مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مستقبل الحكومة المؤقتة وتحديات المرحلة القادمة

ورقة تحليلية على إثر انعقاد حلقة نقاشية أقامها مركز الحوار السوري بالشراكة مع منظمة مدنيون للعدالة والسلام حملت نفس العنوان بحضور عدد من الباحثين والفاعلين

http://sydialogue.org/ar/news/76

الثلاثاء 2 رمضان 1440 هـ - 7 أيار 2019 م

المحتويات

ملخص:..... 2

مقدمة:..... 3

أولاً: الحكومة السورية المؤقتة: النشأة والظروف:..... 4

ثانياً: السياق الإقليمي والعلاقات الدولية خلال مسيرة عمل الحكومة المؤقتة:..... 6

1- المجتمع الدولي والدعم السياسي والقانوني للحكومة المؤقتة:..... 7

2- الموقف التركي من الحكومة المؤقتة:..... 7

3- دعم مالي شحيح وسياسة متذبذبة:..... 8

4- الشرعية الشعبية وأثرها على الحكومة المؤقتة:..... 8

ثالثاً: العلاقة مع المجالس المحلية: الإنجازات، التحديات والتمويل:..... 9

1- ملامح الاختلاف بين الحكومات الثلاث:..... 10

2- إنجازات الحكومات المؤقتة:..... 11

3- التحديات والعوائق الإدارية خلال مسيرة الحكومات السابقة:..... 12

4- أخطاء ارتكبتها الحكومات المؤقتة السابقة:..... 14

5- الحكومة المؤقتة وتحديات التمويل:..... 15

6- مستقبل العلاقة بين الحكومة المؤقتة وحكومة الإنقاذ:..... 16

رابعاً: الملف القضائي والعسكري وإشكالية علاقته مع الحكومة المؤقتة:..... 18

1- الملف القضائي في المناطق المحررة:..... 18

2- وزارة الدفاع وإشكاليات الملف العسكري:..... 19

خامساً- نتائج وتوصيات للحكومة المؤقتة القادمة:..... 21

1- تعزيز شرعية الحكومة:..... 21

2- الاستفادة من الظروف المتاحة:..... 22

3- الاستفادة من التجارب السابقة:..... 23

4- إصلاحات في الملف القضائي:..... 23

ملخص:

بدأت محاولات السوريين في بناء جسم إداري بديل عن حكومة الأسد في العام 2013، وتعاقبت على المناطق المحررة خلال الثورة السورية ثلاث حكومات مؤقتة، ظهرت في ظروف متفاوتة وقامت بإنجازات مختلفة، وقد واجهت تلك الحكومات ظروفاً استثنائية واحتياجات كبيرة في ظل موارد شحيحة ودعم غير مستقر، وغياب للجدية الحقيقية في دعم الملف السوري سواء على المستوى السياسي أو المستوى الخدمي.

ومع تجدد المساعي لتشكيل حكومة مؤقتة جديدة، بعد استقالة د. جواد أبو حطب في آذار 2019، وبقصد استعراض تجارب الحكومات السابقة، أقام مركز الحوار السوري بالشراكة مع منظمة مدنيون للعدالة والسلام ندوة حوارية بعنوان: " **مستقبل الحكومة السورية المؤقتة وتحديات المرحلة الراهنة** "، حيث يلخص هذا التقرير أبرز النقاط التي وردت في الأوراق المقدمة والمناقشات التي دارت حولها.

يقدم التقرير في قسمه الأول استعراض دور الحكومات المؤقتة السابقة ضمن السياق الدولي والإقليمي، وحجم الدعم السياسي والقانوني والشرعية الدولية الذي حظيت بها، والأسباب الكامنة وراء غياب الاعتراف الدولي الملائم بهذه الحكومة، وأثر ذلك على حجم الدعم المادي الذي قُدم خلال السنوات السابقة ومدى كفايته للمتطلبات والاحتياجات الحقيقية، بالإضافة إلى مناقشة الشرعية الشعبية التي حظيت بها هذه الحكومات المتعاقبة ومدى انعكاس هذه الشرعية على تعزيز عمل الحكومة داخلياً وخارجياً.

فيما ركز القسم الثاني على واقع العلاقة الإدارية بين الحكومة المؤقتة والمؤسسات الإدارية والخدمية التابعة لها، بعد أن استعرض ملامح الاختلاف بين الحكومات الثلاث من حيث ظروف النشأة والسياسات الإدارية الناظمة لشكل العمل، كما تطرق هذا القسم إلى بعض التحديات الإدارية التي واجهتها وانعكاساتها على مسيرة العمل والإنجاز.

سلط هذا القسم الضوء على بعض ما ينسب لبعض الحكومات المتعاقبة من أخطاء إدارية، والأسباب والظروف التي رافقت هذه الأخطاء وانعكاساتها على العلاقة مع المؤسسات الإدارية المختلفة ،بالإضافة إلى استعراض الموقف التركي من الحكومة المؤقتة ومستقبل علاقة الحكومة المؤقتة الجديدة بحكومة "الإنقاذ" الحالية في ادلب.

وناقش القسم الثالث من التقرير إشكاليات الملف القضائي في المناطق المحررة والعقبات التي تعترضه، كما استعرض الملف العسكري في المناطق المحررة، وواقع تشكيل الجيش الوطني وما تبعه من هيئات إدارية كالقضاء والشرطة العسكرية ومسؤولية الحكومة المؤقتة ودورها في إدارة هذه الأجسام وحلّ إشكالياتها.

واختتم التقرير في قسمه الرابع بمجموعة من الحلول والتوصيات التي يمكن لأي حكومة مؤقتة لاحقة أن تستفيد منها سواء فيما يتعلق بزيادة الشرعية الدولية والقانونية والشعبية أو سبل الاستفادة من الظروف الحالية وتحقيق أكبر فائدة ممكنة للمناطق المحررة، وتدارك أخطاء الحكومات السابقة والبناء على ما تم إنجازه وصولاً إلى مجموعة من الاقتراحات حول آلية إصلاح الملف القضائي والعسكرية بما يضمن الفصل بين السلطات الثلاثة

مقدمة:

أعلن د. جواد أبو حطب عند تكليفه بالحكومة المؤقتة أنها ستعمل بجميع وزاراتها ومكاتبها في الداخل السوري، وستعتمد على مبدأ المؤسسات والانتشار الأفقي على أكبر رقعة جغرافية ممكنة من المناطق المحررة والمحاصرة، وشهدت فترة الحكومة الثالثة برئاسة د.جواد أبو حطب تغيرات كبيرة في المشهد السياسي والميداني مقارنة مع الحكومتين السابقتين، وتمثّلت أهم هذه التغيرات في ظهور الأثر الميداني للتدخل العسكري الروسي، والدخول التركي لمناطق درع الفرات ثم في عفرين، وخروج المعارضة المسلحة من حلب الشرقية، ثم من ريف حمص وريف دمشق ومن درعا.

وكان ضعف الدعم المالي السبب الأهم في ضعف أداء الحكومة المؤقتة، رغم وجود بعض الموارد رسمياً، إضافة إلى تراجع سيطرة الفصائل الثورية على مساحات واسعة من المناطق من جهة، وتوسع هيئة تحرير الشام في الشمال إدارياً وعسكرياً من جهة أخرى، وسعي المديريات والمجالس المحلية للعمل بشكل مستقل عن الحكومة المؤقتة، بحيث أصبح دور الحكومة المؤقتة إشرافياً رمزياً.

ومع تجدد المساعي لتشكيل حكومة مؤقتة جديدة، وبقصد استعراض تجارب الحكومات السابقة، وتحديد مواطن القوة ومكامن الخلل، أقام مركز الحوار السوري بالشراكة مع منظمة مدنيون للعدالة والسلام ندوة حوارية بعنوان: " مستقبل الحكومة السورية المؤقتة وتحديات المرحلة الراهنة "، يوم الخميس 6 شعبان 1440 هـ الموافق 11 نيسان 2019 م في مدينة غازي عنتاب، بحضور عدد من السياسيين والفاعلين والعاملين في قوى الثورة والمعارضة.

وتضمنت الندوة ثلاث جلسات، استعرضت الجلسة الأولى واقع تشكيل الحكومات المؤقتة السابقة، و شرعية تلك الحكومات ضمن السياق الاقليمي والدولي، كما ناقشت الجلسة الثانية نماذج إدارة المشاريع الخدماتية وعلاقة هذه الحكومات مع المجالس المحلية والمديرات الفرعية والملف القضائي، وتطرقت الجلسة الثالثة إلى مناقشة علاقة وزارة الدفاع مع الفصائل والجيش الوطني.

يأتي هذا التقرير ليضع القارئ الكريم في أجواء الندوة والنقاشات التي دارات فيها، وإيضاح السياق العام الذي أقيمت فيه الفعالية من خلال توضيح الأسباب التي دفعت إليها، وبيان أهميتها، والهدف منها.

وقد أُعد هذا التقرير الموضوعي من خلال اتباع قاعدة "تشاتام هاوس"[1]، ومن دون التقيد بالترتيب الزمني للعرض والمداخلات، حيث استخدم التقسيم الموضوعي بقصد ترتيب الأفكار بطريقة سلسة وموضوعية تساعد القارئ -قدر المستطاع- على فهم المضمون.

[1] يقصد بقاعدة "تشاتام هاوس" بأنه: «حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين يكونوا احراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن من دون كشف هوية المتحدث أو انتماءه أو أي شخص آخر، ودفعاً للقارئ للتركيز على سياق الحوار ومضمونه بغض النظر عن أشخاصه.

للتوسع حول هذه القاعدة، ينظر: قاعدة تشاتام هاوس، ويكيبيديا.

أولاً: الحكومة السورية المؤقتة: النشأة والظروف:

أعلن في 2 من تشرين الأول من العام 2011م، بإسطنبول عن تشكيل المجلس الوطني السوري برئاسة د. برهان غليون، وقد لاقى تشكيله ترحيباً دولياً لم يرق لمستوى الاعتراف الدولي[2]، والتزم المجلس الوطني بعد عام بتشكيل حكومة انتقالية وذلك قبيل أيام من إعلان تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، والذي تمكن بدوره من الحصول على اعتراف عربي من جامعة الدول العربية[3]، ومن عدد من الدول الأوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الامريكية "ممثلاً شرعياً للسوريين"، في حين اعترفت به بعض البلدان كفرنسا وبريطانيا كممثل شرعي وحيد[4].

وقد عيّن الائتلاف الوطني لجنة للتشاور مع "مجموعة أصدقاء سورية" في 21 كانون الثاني 2013 بشأن تشكيل حكومة مؤقّتة، حيث أعلن في 18 آذار 2013عن تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة السيد غسان هيتو، تستقرّ بصورة أوّلية في المناطق المحرّرة من سورية، وتقوم بمهمة ربط الهياكل القاعدية المحلية بنظام حكم فعّال وممارسة سلطة جادّة على أغلبية الجماعات الموجودة على الأرض[5].

ولكن مساعي تشكيل الحكومة باءت بالفشل لأسباب عديدة، حيث اصطدمت برفض من قبل فصائل الجيش الحر للاعتراف بحكومته نظراً لأن الائتلاف لم يحقق التوافق في انتخابه[6]، وأعلن رئيس الحكومة السيد غسان هيتو استقالته في 8 تموز2013[7]، ثم قامت الهيئة العامة للائتلاف الوطني السوري بتكليف د. أحمد طعمة بمهام تأليف الحكومة السورية المؤقتة في 14 أيلول 2013 [8]، حيث حصلت الحكومة المشكلة من 8 حقائب وزارية[9] على الثقة بعد تصويت الهيئة العامة للائتلاف في تشرين الثاني 2013، واستمرت هذه الحكومة في عملها حتى تموز2014، حيث قامت الهيئة العامة للائتلاف بإقالة الحكومة بحجة "الارتقاء بعمل الحكومة المؤقتة والعمل على تحقيق أهداف الثورة، ومن أجل المزيد من الاهتمام بالداخل السوري والتركيز على كوادر ثورية"[10]،إلا أن الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة أعاد تكليف د.أحمد طعمة برئاسة الحكومة المؤقتة في

---

[2] ترحيب بوطني سوريا ولا اعتراف دوليا، موقع الجزيرة الالكتروني ، تاريخ النشر 11-10-2011

[3] الجامعة تعترف بالائتلاف السوري ممثلا شرعيا، موقع الجزيرة الالكتروني، تاريخ النشر 12-11-2012

[4] "أصدقاء سوريا" يجتمعون في مراكش وواشنطن تعترف بالائتلاف "ممثلا شرعيا" للسوريين، قناة فرانس 24، تاريخ النشر 12-12-2012

[5] المعارضة السورية ومشكلة القيادة، مركز كارينغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر 1- 4-2013

[6] الجيش السوري الحر يرفض الاعتراف برئيس الحكومة المؤقتة غسان هيتو، فرانس 24، تاريخ النشر 24-3-2013

[7] استقالة رئيس الحكومة السورية المؤقتة غسان هيتو، موقع القدس العربي، تاريخ النشر 8-7-2013

[8] السيرة الذاتية للدكتور أحمد طعمة رئيس الحكومة السورية المؤقتة المكلف، موقع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة الالكتروني، تاريخ النشر 14-9-2019

[9] ضمت حكومة د أحمد طعمة الأولى كلاً من

حكومة د. أحمد طعمة الأولى من 12-11-2013 وحتى 22-7-2014		
1. اياد القدسي: نائب رئيس الوزراء	2. أسعد مصطفى: وزير الدفاع	3. ابراهيم ميرو: وزير المالية والاقتصاد
4. محمد ياسين النجار: وزير الاتصالات والصناعة	5. عثمان بديوي: وزير الادارة المحلية	6. فايز الظاهر: وزير العدل
7. الياس وردة: وزير الطاقة والثروة الحيوانية	8. وليد الزعبي: وزير البنية التحتية والزراعة.	9. تغريد الحجلي: وزير الثقافة والاسرة

المصدر: الائتلاف السوري يشكل أول حكومة للمعارضة برئاسة الطعمة، العربية نت، تاريخ النشر 12-11-2013

[10] الائتلاف السوري المعارض يقيل حكومة أحمد طعمة ، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 22-7-2014

أيلول 2014، وذلك إثر خلافات كبرى طغت على أجواء الاجتماع[11]، وقد ضمت حكومة د.طعمة الثانية التي تم منحها الثقة في تشرين الثاني 2014 أحد عشر حقيبة وزارية[12].

استمرت حكومة د.أحمد طعمة بالعمل حتى نيسان 2016، حيث قَبِل الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة استقالة د. طعمة والتي كان قد تقدم بها في وقت سابق[13]، ثم كلّف د. جواد أبو حطب في أيار 2016 بتشكيل الحكومة الجديدة، بعد أن وافق الائتلاف على شروط د.أبو حطب بأن تعمل حكومته في داخل سوريا، وأن يتم اختيارها بعيداً عن المحاصصة السياسية، ومنحت الهيئة العامة للائتلاف حكومة د.أبو حطب والتي تألفت من 8 حقائب وزارية الثقة، في تموز 2016[14].

وقد شهدت الحكومة مجموعة من التغييرات، حيث استقال وزير المالية د. عبد المنعم الحلبي بعد نحو شهر ونصف من تكليف الحكومة، وكلف د.أبو حطب نفسه بها، كما تولى محمد سرور المذيب موقع وزير الإدارة المحلية خلفاً ليعقوب العمار، الذي اغتيل في عملية انتحارية استهدفت مخفراً في درعا في 2016/9/22[15]، إلا أنه قدم استقالته من الحكومة، وذلك على خلفية قبوله إجراء مصالحة مع نظام الأسد والبقاء في درعا بعد العمليات العسكرية التي شهدتها المنطقة[16].

كما ألحقت وزارة الدفاع التي شكلت لاحقاً بالحكومة المؤقتة وسمي د.أبو حطب وزيراً للدفاع بعد اجتماع واتفاق مع فصائل الثورة على تشكيل جيش وطني، و هيئة أركان للجيش الموحد تتبع للوزارة[17]، وقد استمرت الحكومة

[11] الائتلاف السوري يعيد تكليف أحمد طعمة برئاسة الحكومة المؤقتة، موقع الخليج أون لاين، تاريخ النشر 14-10-2014

[12] ضمت حكومة د. أحمد طعمة الثانية:

حكومة د أحمد طعمة الثانية من 24-11-2014 وحتى 30-4-2016		
1. غسان هيتو نائباً لرئيس الحكومة	2. سليم إدريس وزيراً للدفاع	3. عوض أحمد العلي للداخلية
4. قيس الشيخ وزيراً للعدل	5. حسين بكور وزيراً للإدارة المحلية	6. عماد برق وزيراً للتربية
7. محمد وجيه جمعة وزيراً للصحة	8. محمد ياسين النجار وزير الاتصالات والتقانة والصناعة	9. وليد الزعبي وزير البنى التحتية والزراعة
10. تغريد الحجلي وزيرة الثقافة	11. إلياس وردة وزيراً للطاقة والثروة المعدنية	12. إبراهيم ميرو وزيراً للاقتصاد والمالية

المصدر: الائتلاف يصوت على الأسماء المقترحة لحكومة أحمد طعمة، موقع السورية نت ، تاريخ النشر 24-11-2014

[13] الائتلاف يقبل استقالة رئيس الحكومة المؤقتة وأبو حطب أبرز المرشحين كبديل عنه، السورية نت، تاريخ النشر 30-4- 2016

[14] ضمت حكومة د . جواد أبو حطب كلاً من

حكومة د. جواد أبو حطب من 12-7-2016 وحتى 1-3-2019		
1) أكرم طعمة نائباً لرئيس الحكومة	2) د. عبد المنعم الحلبي وزيراً للمالية والاقتصاد.	3) د. محمد فراس الجندي وزيراً للصحة
4) د.عبد العزيز الدغيم وزيراً للتعليم العالي.	5) يعقوب العمار وزيراً للإدارة المحلية	6) م.جمال كلش وزيراً للزراعة
7) م. عبد الله رزوق وزيراً للخدمات.	8) عماد برق وزيراً للتربية	9) د. جواد أبو حطب وزيراً للداخلية

المصدر: أورينت نت تنفرد بنشر تشكيلة حكومة "أبو الحطب" الجديدة ، موقع أورينت نت، تاريخ النشر 12-7-2016

[15] الحكومة السورية المؤقتة الثالثة مراجعة وتقييم، مركز جسور، تاريخ النشر 13-7-2018، https://bit.ly/2VFJkjm

[16] وزير في الحكومة السورية المؤقتة يستقيل كرمى مصالحة نظام الأسد في درعا، موقع مرأة سوريا، تاريخ النشر 11-9-2018، https://bit.ly/2TIC7xk

[17] الحكومة المؤقتة تشكل "وزارة دفاع للثورة" بإدارة أبو حطب، موقع عنب بلدي، تاريخ النشر 9-5-2017

في عملها قرابة 3 سنوات، حتى قدم د. أبو حطب استقالته في نيسان 2019 على خلفية تمدد هيئة تحرير الشام على أغلب مناطق ادلب، وما رافقها من تداعيات عسكرية[18].

ثانياً: السياق الإقليمي والعلاقات الدولية خلال مسيرة عمل الحكومة المؤقتة:

قدم أحد السياسيين المطلعين على ظروف تشكيل الحكومة المؤقتة مداخلة، شرح فيها الظروف الصعبة التي رافقت ولادة الحكومة المؤقتة في عام 2013م، وما رافقها من خلافات بين دول "أصدقاء سوريا" نتجت عن رغبة دولية في الابتعاد عن اسم وشكل حكومة جديدة، والرغبة باستبدالها بهيئة إدارية أو إدارة مدنية، في محاولة لتجنب أي اتهام بدعم تلك الدول لفكرة تقسيم سوريا، وقد انعكست تلك الخلافات على السوريين على نحو مختلف، وأثرت على الحكومات المتعاقبة ابتداء من الحكومة الأولى التي كُلف بها السيد غسان هيتو، والذي استقال قبل تشكيلها في ظروف مجهولة، وصولاً إلى حكومتي د.أحمد طعمة ثم حكومة د.جواد أبو حطب التي استمرت في عملها قرابة ثلاثة سنوات انتهت قبل فترة قريبة.

وأشار السياسي إلى أن الحكومات المؤقتة المتعاقبة خلال مسيرتها السابقة لم تحظ بدعم دولي واضح على المستويين السياسي والقانوني، وذلك نتيجة اعتراضات روسية تتهم المجتمع الدولي بأن أي دعم لحكومة مؤقتة سيكون محاولةً دولية لتقسيم سوريا أو تفتيتها، الأمر الذي يعد نقطة حساسة بالنسبة للمجتمع الدولي، وحتى لا تتحول القضية السورية من خلاف بين نظام ومعارضة إلى خلاف بين حكومتين.

واعتبر السياسي أن المواقف الإقليمية من هذه الحكومة اختلفت بين جهة وأخرى، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية مترددة فيما يتعلق بدعم المناطق الشمالية وتعزيز استقرارها، فهي تحتاج لأن تدعم مصالحها في المنطقة ولكن بشرط أن لا يسمح هذا الدعم بتزايد أو تمدد الدور التركي فيها، بينما حاول الاتحاد الأوروبي دعم الحكومة المؤقتة لسحب زمام المبادرة من تركيا، وليصبح الراعي لتلك الحكومة، في حين بدت بعض الدول العربية وخاصة دول الخليج غير معنية لإنجاح هذه الحكومة أو تثبيت الاستقرار في شمال سورية خوفاً من استمرار الربيع العربي وامتداده إلى أراضيها من جهة، ورغبة في إيقاف الدور التركي المتصاعد في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى.

ومن جهته أشار قيادي في أحد الفصائل العسكرية إلى ضرورة دراسة عدد من التجارب السابقة التي تتعلق بآلية الوصول إلى الشرعية الدولية، نظراً لأن الشرعية الشعبية والهيمنة على مفاصل الدولة الإدارية غير كافٍ لاكتساب الشرعية السياسية والقانونية كما في حالة "حركة طالبان".

بينما أشار أحد الباحثين إلى أن الوصول إلى حالة الاعتراف الدولي أمر نسبي يمكن للحكومة المؤقتة أن تسعى له بشكل مرحلي، وخاصة مع وجود حالات استثنائية في العالم لحكومات لم تحصل الاعتراف السياسي والقانوني رغم كونها موجودة ومؤثرة على الأرض، كحكومة شمال قبرص والتي تعترف بها تركيا فقط، في حين قدمت بعض

[18] جواد أبو حطب يقدم استقالته من رئاسة الحكومة "السورية المؤقتة" ، موقع السورية نت، تاريخ النشر 1-4- 2019

الدول اعترافات استثنائية ببعض الحكومات المنفصلة كاعتراف كل من روسيا و نيكاراغوا، وفنزويلا، وناورو بالحكومات في أبخازيا وأوسيتا الجنوبية المنفصلة عن جورجيا.

1- المجتمع الدولي والدعم السياسي والقانوني للحكومة المؤقتة:

توافقت بعض المداخلات على أن الائتلاف الوطني حصّل شكلاً من الاعتراف السياسي في السنة الثانية من الثورة، حيث تعامل معه المجتمع الدولي كما يتعامل مع ممثلي الدول واستقبل على مستوى الرؤساء، إلا أن الأمر لم يستمر لفترة طويلة، وتراجع بشكل كبير لاحقاً حتى انخفضت درجة التمثيل الدولي في السنوات الأخيرة.

وأشار أحد أعضاء الحكومة المؤقتة السابقة، أنه على الرغم من الاعتراف بالائتلاف كممثل سياسي للمعارضة السورية، إلا أن الاعتراف القانوني بقي قائماً لحكومة الأسد، من خلال الاعتراف بجميع الوثائق والجوازات والشهادات وأوراق السجل المدني الصادرة عنه بشكل حصري حتى الآن، وهو أمر انتبه له نظام الأسد منذ البداية، وكان واعياً بشكل كبير لخطورة فقدانه الشرعية القانونية، فعمل حتى في أسوأ الظروف على الحفاظ على هيكليته الإدارية، وبقي ملتزماً بدفع الرواتب للموظفين كما هو الحال قبل اندلاع الثورة في 2011.

بينما اعتبر أحد السياسيين أنه في ذروة موجة الدعم الدولي للمعارضة السورية، وعلى الرغم من استقبال السيد غسان هيتو في جامعة الدول العربية، ومع وجود علاقة قوية جمعت د.طعمة بالسفراء الأجانب، لم تسفر تلك العلاقات عن تحصيل شرعية دولية أو اعتراف، في حين أن بشار الأسد قبيل وفاة والده في عام 2000 استُقبل في قصر الإليزيه كرئيس دولة من قبل جاك شيراك رغم أنه لم يكن يحمل آنذاك أي صفة رسمية أو قانونية، واعترف به المجتمع الدولي كرئيس شرعي رغم التلاعب الدستوري الذي حصل من أجل تسليمه مقاليد الحكم في البلاد.

ومن جهة أخرى رأى أحد الحقوقيين أن المجتمع الدولي لم يقدم للائتلاف ولا للحكومة المؤقتة اعترافاً سياسياً ولا قانونياً ولم يكن لديه النية لشرعنة أي حكومة تابعة له ولا الاعتراف بها، حيث ظل هاجس التشجيع على التقسيم عائقاً أمام أي دعم لكيانات المعارضة، معتبراً أن اعتراف المجتمع الدولي بالائتلاف كممثل عن السوريين لا يشكل شكلاً من أشكال الشرعية الدولية، وخاصة مع الرفض المطلق لاعتباره الممثل الوحيد، وبالتالي لم تخسر مؤسسات المعارضة الشرعية السياسية لسوء أدائها، لأنها لم تحصل عليها أساساً، ولم يكن المجتمع الدولي جاداً في دعمه المعارضة، بل عمل على تقليص دور السوريين في تمثيلهم قضيتهم وتهميشهم، وهو أمر يجب أن ينتبه السوريون لخطورته؛ لأن قبولهم بالبقاء على هامش الحل سيفسح المجال أمام المزيد من التدخلات الدولية .

2- الموقف التركي من الحكومة المؤقتة:

أشار أحد السياسيين إلى أن تركيا وروسيا هما من أكثر الدول حرصاً على وحدة الأراضي السورية، ورفض أي شكل للتقسم سواء كان تقسيماً فيدرالياً أم كونفدرالياً رغم تناقض غاياتهما من هذا الموقف، ومع ذلك ترغب تركيا بدعم الحكومة المؤقتة لتعزيز الاستقرار في الشمال، بينما تحارب روسيا أي دعم للحكومة المؤقتة بحجة أنه سيؤدي للتقسيم.

واعتبر أحد أعضاء منظمات المجتمع المدني أنه لابد من الاعتراف أن الوضع في منطقتي درع الفرات وغصن الزيتون بأنه منطقة لها طابع خاص في ظل وجود مصالح استراتيجية للطرف التركي، وهذا يستدعي أن يفتح السوريون والأتراك حوارات جادة فيما بينهم للوصول لما يخدم مصلحة الطرفين، كما يحتاج إلى تقوية الجسم الإداري السوري من حكومة مؤقتة ومجالس محلية وتوحيد توجهها الإداري بشكل يساعد الجهات التركية على التعامل مع جسم واحد واسع السيطرة.

وبدوره اعتبر أحد السياسيين أن الحكومة التركية معنية بدعم الاستقرار في مناطق الشمال لتقوية سياستها الخارجية، وللوقوف في وجه الجهود الدولية المختلفة التي تحاول إفشالها بشكل غير مباشر، مشيراً إلى أن بناء الاستقرار في المناطق المحررة يستدعي وجود هيكلية إدارية منتظمة وواضحة، يمكن أن تكون نداً لما هو موجود في مناطق نفوذ الأسد، وذلك بعد حلّ الإشكالية الكبيرة التي فرضتها هيئة تحرير الشام المصنفة كجهة إرهابية، وتحكمها بمفاصل القرار المدني عبر "حكومة الإنقاذ" ذراعها المدني، وإيجاد شكل إداري جديد ليس له صلة مباشرة بهيئة تحرير الشام.

3- دعم مالي شحيح وسياسة متذبذبة:

وفيما يتعلق بالدعم المالي الذي تلقته الحكومة المؤقتة، اعتبرت بعض المداخلات أن المجتمع الدولي توجه في بداية تشكيلها إلى دعم وجودها في المناطق المحررة، وذلك من خلال تزويدها بالدعم المالي الضئيل الذي يحفظ وجودها، وفي الوقت ذاته، يبقي تأثيرها وقدرتها على النهوض بتلك المناطق ضعيفاً، وخاصة أن هذا الدعم كان مسيساً في أغلب الأحيان ومترافقاً بتدخلات إقليمية ودولية أضعفت أثره على المستوى الخدمي في المناطق المحررة.

واعتبر أحد السياسيين أن الدعم المادي الذي قُدم للحكومة المؤقتة في أحسن حالاته، لم يغطِ سوى 10% من قيمة احتياجاتها الفعلية، بالمقارنة مع أرقام الموازنة السورية التي كانت تصرف قبل الثورة، والتي كانت تصل حدود 13 مليار دولار سنوياً. وبعد استبعاد نصف قيمة الميزانية التي كانت تذهب لوزارة الدفاع، فإن احتياج المناطق المحررة والتي كانت تبلغ مساحتها في ذلك الوقت نصف مساحة سوريا تقريباً، تقدر ب 3.25 مليار دولار، في حين لم تصل المساعدات المالية للحكومة إلى 300 ألف دولار، معتبراً أن سياسة الدعم المالي كانت تهدف إلى إفشال الحكومة، والإبقاء على وجودها الشكلي فقط.

بينما أشار أحد الباحثين إلى أن موضوع الدعم المالي للحكومة المؤقتة لم يَسِر وفق سياسة واضحة أو ثابتة، فقد وقعت بعض الوزارات في حكومة د.أحمد طعمة عقوداً مع جهات دولية، إلا أن الأمر تغير لاحقاً بعد أن رفضت تلك الجهات التعامل مع الوزارات واتجهت للتعامل بشكل مباشر مع مديريات أو حتى أشخاص لأسباب غير معروفة.

4- الشرعية الشعبية وأثرها على الحكومة المؤقتة:

توافقت بعض المداخلات على أنه لا يمكن تعزيز شرعية الحكومة المؤقتة السياسية والقانونية دون تعزيز شرعية الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وإعادة هيكلته بما يتناسب مع المكونات الموجودة حالياً وزيادة

تمثيل مؤسسات الداخل السوري ضمن صفوفه، وتعزيز قناعة الحاضنة الشعبية بشرعيته، وهو أمر لا يزال يلاقي ممانعة داخلية ورفضاً وتباطؤاً من قبل أعضائه[19].

بينما اعتبر أحد الباحثين أن مواقف المجتمع الدولي السياسية والقانونية لم تكن نتيجة ضعف الشرعية الشعبية التي نالتها الحكومة المؤقتة أو الائتلاف، إلا أن ذلك لا يعني التقليل من شأن الشرعية الشعبية وأثرها على الحكومات، فكلما زاد الترابط البنيوي بين مؤسسات الدولة الإدارية على اختلاف درجاتها، كلما زادت الشرعية القانونية لتلك الحكومات دولياً، وهو أمر تفتقده مؤسسات الثورة حالياً، وخاصة مع غياب هذا الرابط البنيوي بين الائتلاف الوطني كجهة سياسية وبين مؤسسات الثورة المختلفة كالمجالس المحلية والمديريات المستقلة والفصائل.

وأشار قيادي في أحد الفصائل إلى أنه من الضروري الفصل بين الشرعية الخارجية واعتراف الدول بالحكومة وهو أمر منوط بعمل الأجسام السياسية كالائتلاف الوطني، وبين الشرعية الداخلية ومقدار اعتراف الناس بهذه الحكومة والتزامهم بقراراتها، وهو الأمر الذي ينبغي التركيز عليه، حيث يعكس الواقع وجود فجوات في إدارة المناطق المحررة حاولت بعض الجهات ملأها، إلا أن تلك الجهات عملت وفق رؤيتها الخاصة وبما يناسب مصلحتها، بينما كان من المفترض أن توجد إدارة مركزية متمثلة بالحكومة المؤقتة تصب في سياقها كافة موارد الدعم، وتقوم بتوزيعها على مختلف الجهات والمؤسسات الفاعلة.

بينما رأى أحد الباحثين أن أفضل ما يمكن عمله حالياً هو دعم شرعية الحكومة المؤقتة على كامل المناطق المحررة بما فيها ادلب، الأمر الذي يحتاج إلى الكثير من البحث والتدقيق حول الشكل الأنسب لبسط هذه السيطرة الحكومية والإدارية بما يحقق مصالح الثورة، ولا يضر بتوجهاتها وعلاقاتها مع الدول الإقليمية والدولية، مشيراً إلى أن أي شكل للتوحد والاندماج بين الحكومة المؤقتة الحالية وحكومة الإنقاذ[20]، قد يؤدي إلى سحب الاعتراف الدولي، الضعيف أصلاً، من الحكومة المؤقتة كجهة إدارية على الأرض لا تزال تعطي أعضاءها الصفة التمثيلية لإجراء زيارات ولقاءات مع جهات دولية.

ثالثاً: العلاقة مع المجالس المحلية: الإنجازات، التحديات والتمويل:

قدم مسؤول في الحكومة المؤقتة مداخلة استعرض فيها الظروف التي رافقت نشوء الحكومة المؤقتة، حيث أشار إلى أنه ومع بداية العام 2013 تزايدت قناعات السوريين بضرورة تشكيل كيان سياسي وخدمي بديل لمؤسسات النظام، فتم ترشيح السيد غسان هيتو لرئاسة الحكومة، ثم تم إنهاء عمله في ظروف غامضة، ووكل د. أحمد طعمة بتشكيل حكومة كان لها حضورها السياسي القوي، ونالت دعماً مادياً مقبولاً، كما عملت على بعض الملفات الهامة كالتعليم والصحة والإدارة المحلية لكنها لم تحصّل أي اعتراف قانوني.

[19] قام الائتلاف بعيد إقامة الندوة بافتتاح أول مقر له في الداخل السوري في مدينة الراعي، بتاريخ 23-4-2019

[20] تشكلت حكومة الإنقاذ في تشرين الثاني 2017 ، من قبل الهيئة التأسيسية المنبثقة عن المؤتمر السوري العام الذي تم تحت إشراف وتوجيه هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)، حيث تعتبر الذراع الإدارية في مناطق سيطرتها.

ومع تغير الظروف الدولية والداخلية، ودخول داعش والنصرة على خط الثورة وتشويه العديد من مضامينها، اختلف التعامل الدولي مع القضية السورية من ثورة شعبية ودعم قضايا حقوق الإنسان إلى حرب على الإرهاب، وتغيرت القوى الفاعلة مع دخول روسيا على المسار العسكري وظهور قسد، حيث تزامنت هذه التطورات مع استلام د. جواد أبو حطب رئاسة الحكومة في وقت انصرف الاهتمام الدولي عن القضية السورية. وعلى الرغم من كل هذه التحديات تمكنت الحكومة المؤقتة من صناعة مؤسسات إدارية وخدمية في الداخل المحرر ودعم ملفات رئيسة كالتعليم والصحة والدفاع المدني، والعمل على مشروع الحوكمة، وتحصيل اعتراف بشهادات التعليم المتوسط والثانوي، واستلمت الحكومة إدارة المعابر والجمارك وحققت إنجازات مميزة في ظل ظروف عصيبة.

إلا أن تمدد هيئة تحرير الشام وسيطرتها على معبر باب الهوى، وخسارة العديد من المناطق المحررة غيّر المعادلة وحصر الثورة في رقعة جغرافية محدودة، فتناقص دور الحكومة وتقلصت صلاحياتها وخاصة مع نشوء مجالس محلية جديدة تتبع للإشراف التركي، والتي أعطيت صلاحيات حكومية مصغرة مكنتها أن تشرف على كافة الملفات الخدمية.

1- ملامح الاختلاف بين الحكومات الثلاث:

اعتبر مسؤول الحكومة المؤقتة أنه من الصعب المقارنة بين حكومة د.طعمة وحكومة د.أبو حطب دون النظر إلى الظروف الدولية التي رافقت مسيرة عمل كل منهما، فقد ولدت حكومة د.طعمة في وقت شهدت فيه القضية السورية ذروة التعاطف الدولي، والرغبة في تقديم الدعم، واستفادت الحكومة المؤقتة من هذه الظروف إلا أنها عجزت عن تحقيق امتداد وتواصل شعبي مع الداخل، في حين توجهت حكومة د.أبو حطب لزيادة الارتباط مع الشعب وإيجاد علاقة بينه وبين مؤسسات الحكومة، ولكن لم تساعدها الظروف الدولية السائدة آنذاك، وخاصة مع تراجع الدعم المالي بشكل كبير، وتزامن هذه الفترة مع خسارات كبيرة على الأرض، ولكن بقيت الحكومة تعمل في ظل موارد مالية قليلة معتمدة على دخل المعبر، ورغم جميع التحديات حاولت الحكومة إعادة علاقاتها وربط أوصالها فاجتمع مسؤولو الحكومة مع قرابة 300 عضو من أعضاء المجالس المحلية المختلفة من أجل حل المشاكل الإدارية فيما بينهم، إلا أن ظهور حكومة الإنقاذ عقد المشهد وأفشل الجهود السابقة.

واعتبر مدير إحدى منظمات المجتمع المدني أن حكومة د. طعمة الأولى والثانية والتي اتخذت مقرها الرئيسي في غازي عنتاب كانت أقل استقلالية وأكثر عرضة للتدخل من قبل الكتل السياسية السورية و الجهات الدولية، بينما تأثرت حكومة د.أبو حطب ،التي اتخذت من من الداخل السوري مقراً لها، بالبعد الفصائلي بشكل أكبر وتأثرت بعمل المجالس المحلية ودورها ومنظمات المجتمع المدني من جهة، وبالدور التركي الذي بدأ بالتنامي بعد عمليات درع الفرات و غصن الزيتون.

وأشار أحد الحقوقيين، أن كلا من السيد هيتو ود.طعمة حاولا جاهدين تعزيز تواصلهما مع الداخل ،حيث قام السيد غسان هيتو خلال فترة المشاورات بالاجتماع مع العديد من الجهات والفعاليات المدنية في الداخل، ولكن تم إلغاء تكليفه لأسباب مجهولة، بينما فشل د.طعمة في الوصول إلى صيغة تفاهم مع الفصائل، من أجل التوصل لاتفاق يتعلق بتسليم إدارة موارد النفط والمعابر لجهة مدنية تابعة للحكومة.

ومن جهة أخرى اعتبر الحقوقي أن حكومة د.أبو حطب كانت الأجرأ بين الحكومات الثلاثة بإقدامها واشتراطها العمل في الداخل رغم وجود معارضة من قبل الهيئة السياسية للائتلاف، مشيراً إلى أن أبرز أخطاء حكومة د.أبو حطب كان في قبولها فقدان النفوذ الإداري في مناطق الإشراف التركي، واستسلامها للأمر الواقع، حيث أنها كانت تستطيع عن طريق تعزيز التواصل مع الجهات التركية أن تقنعهم بجدارتها لإدارة بعض الملفات الهامة كملف التعليم والعمليات الامتحانية.

بينما رأى عضو في منظمات المجتمع المدني أن حكومة د.أبو حطب بذلت قصارى جهدها خلال السنوات الماضية وحققت العديد من الإنجازات، إلا أنها أخفقت في إيجاد طريقة مناسبة للتعامل مع الجهات التركية ولم تستطع إدارة ملف العلاقة معها بما يخدم مصالح الطرفين، في حين كان تعاطيها مع الجهات الدولية أدنى من المتوقع.

ومن جهته قال أحد المعنيين بالمجالس المحلية أن هناك اختلافاً بين نمط الإدارة في حكومة د.طعمة وحكومة د.أبو حطب، فحكومة د.طعمة رغم أنها تمركزت خارج سوريا استطاعت تأمين دعم للمجالس المحلية والمديريات، وقامت بتقديمه بشكل مباشر ودوري وعلى كافة المستويات وخاصة المجالس الفرعية ومجالس المحافظات، وظل الدعم مستمراً في وقت أوقفت هذه الحكومة رواتب موظفيها، بينما لم تقدم حكومة د.أبو حطب أي دعم مادي للمجالس مهما كان بسيطاً، رغم قدرتها على ذلك .

ومن جهة أخرى أفسحت حكومة د.طعمة المجال الإداري لوزاراتها بالعمل ضمن هامش من الحرية والاستقلالية، دون تدخل من رئاسة الحكومة إلا بما يتعلق بالملفات السيادية، بينما تمركز القرار في حكومة د.أبو حطب بيد رئيس الوزراء مما أضعف دور الوزارات والمديريات، و أضعف علاقة المجالس المحلية بالحكومة المؤقتة والتزامها بقراراتها.

وأشار أحد أعضاء منظمات المجتمع المدني أن حكومة د.طعمة انتهجت منهجاً تشاركياً فيما يخص اتخاذ القرار، فقد كانت قرارات رئيس الحكومة تصدر بعد اجتماعات لرئيس الوزراء وبعد مشاورات معهم، في حين غابت هذه المنهجية عن حكومة د.أبو حطب، كما أن حكومة د.طعمة استفادت من وحدة المجالس المحلية التي كانت تعمل قبل تكليفها واعتمدت عليها في وزارة الإدارة المحلية.

وأشار أحد الباحثين أن حكومة د.أبو حطب ركزت على الملف العسكري على حساب ملف الحوكمة والإدارة المحلية، انطلاقاً من رؤيتها أن السيطرة على الملف العسكري سيلزم بقية المجالس والهيئات المدنية بقراراتها وسيؤمن لها قوة تنفيذية.

2- إنجازات الحكومات المؤقتة:

قدم مسؤول في الحكومة المؤقتة شرحاً حول ماتم إنجازه في مشروع دعم بنى الحوكمة الذي تم بإشراف وتمويل من الاتحاد الأوربي خلال حكومة د. أبو حطب، والذي انطلق من الاحتياجات الداخلية والمتطلبات الواقعية التي تم استطلاعها من خلال 120 ورشة عمل شاركت فيها العديد من المنظمات والمجالس المحلية والشركاء الفاعلين، وركزت على القطاعات الأساسية الأربعة "الخدمات والتعليم والصحة والزراعة"، حيث انتقل

المشروع إلى المرحلة الثانية التي تمثلت في بناء مصفوفة أدوار ومسؤوليات وضحت تفاصيل علاقة المجالس المحلية مع المنظمات وعلاقتها مع الحكومة المؤقتة وعلاقة الأخيرة بالائتلاف.

ثم وضع المشروع في مرحلته الثالثة مجموعة من الإجراءات والسياسات وخطة التعامل التي مهمتها ضبط عمل المنصات القطاعية التي تعتبر المرحلة الرابعة من المشروع حيث تضم هذه المنصة جميع المعنيين في قطاع ما، وتحدد أدوارهم وتضبط مسؤولياتهم.

أشار عضو آخر في الحكومة المؤقتة الحالية إلى أن الحكومة لا تزال تمارس دوراً في مناطق درع الفرات من خلال بعض المديريات والمؤسسات كمعبر باب السلامة ومديرية الجمارك و جامعة حلب الحرة ،ومؤسسة إكثار البذار والأعلاف، في حين تتواجد بعض المؤسسات الأخرى في المنطقة والتي تتبع للحكومة المؤقتة تبعية رمزية كهيئة الأركان والجيش الوطني والشرطة العسكرية، وهيئة التخطيط والمهجرين، في حين تسيطر المجالس المحلية التابعة للإشراف التركي على ملفي التعليم والصحة، فيما يبقى الملف القضائي يعمل دون تبعية سياسية أو قانونية.

بينما رأى مسؤول في الحكومة المؤقتة بأنها قد خاضت تجربة يمكن اعتبارها ناجحة بالنظر إلى الظروف التي رافقتها، حيث يكمن نجاحها بأنها برهنت وبالدليل على أن مؤسسات المعارضة قادرة على تقديم بديل خدمي يمكن أن يدير المناطق السورية فيما لو توفر لها الدعم اللازم، وبالتالي أصبحت المعارضة بكل أجسامها السياسية والمدنية (كالائتلاف، والحكومة المؤقتة و هيئة التفاوض السورية، ومسار الأستانة ومنظمات المجتمع المدني واللجنة الدستورية) جزءاً لا يمكن تجاهله من المشهد العام بسبب وجودها الحقيقي وقدرتها على التأثير في مختلف المجالات.

3- التحديات والعوائق الإدارية خلال مسيرة الحكومات السابقة:

وحول المشاكل بين الحكومة المؤقتة والمجالس المحلية اعتبر أحد المسؤولين في الحكومة المؤقتة أن وجود بعض المجالس المحلية التي تشكلت في وقت سابق لتشكل الحكومة، وبآلية غير واضحة أو منضبطة، أدى إلى عدم التزام هذه المجالس بالقانون 107 الناظم لعمل المجالس، كما كان للنفوذ العسكري تأثير على تشكيل مجالس في مناطق أخرى، أدى إلى ظهور تحديات جديدة أمام الحكومة المؤقتة.

ومن جهة أخرى اعتبر هذا المسؤول أن ضعف سيطرة وزارة الإدارة المحلية على المجالس المحلية والمديريات الفرعية وعلى ملفات الدعم جعل أداء المجالس وارتباطها بالحكومة المؤقتة متفاوتاً، وخلق حالة من الخلل الإداري بين المجالس المحلية ومجالس المحافظات وحتى مع المجالس الفرعية، مشيراً إلى أن النزاهة والإخلاص غير كافيين وحدهما لتولية شخص ما منصباً حساساً، حيث من المفترض أن يتم الاختيار بناء على الخبرة والاختصاص وخاصة في المناصب الإدارية أو التنظيمية أو السياسية ومعتبراً أن غياب الكفاءات عن المناصب المناسبة أمر أضر بالثورة خلال أعوامها المنصرمة.

بينما رأى أحد أعضاء منظمات المجتمع المدني أن أول مشكلة واجهتها الحكومة المؤقتة ،كانت وجود جسم آخر وهو وحدة تنسيق الدعم التابع للائتلاف أدى إلى حالة من التضارب في الصلاحيات، الأمر الذي دفع الائتلاف لتشكيل لجنة لدراسة العلاقة بين الطرفين.

وأشار عضو آخر من أعضاء الحكومة المؤقتة إلى وجود إشكاليات إدارية فرضتها الظروف، فقد كانت حكومة د.طعمة تركز على توظيف الخبرات والكفاءات مع وجود تمويل مقبول عندها، بينما عانت حكومة د.أبو حطب من غياب الخبرات والكوادر والتمويل.

كما استحدثت حكومة د.أبو حطب بعض الهيئات التي لم تكن لها مسؤولية إدارية ولا هيكلية ولا نظام داخلي واضح كوزارة الخدمات، حيث كان من الممكن الاستعاضة عنها بمديرية الخدمات العامة والتي تعرف بتبعيتها لوزارة الإدارة المحلية والتي تُعنى عادة بوضع المخططات التنظيمية في المدن والأرياف .

كما أشار إلى أن توزيع المهام الإدارية بين المديريات كان يتم على نحو غير منضبط وبشكل يعاني من الفوضى، فقد كان هناك بعض المديريات التي لم تكن تعمل تحت إدارة مجلس المحافظة لأسباب غير معروفة، بينما استطاعت مجالس فرعية أخرى تحصيل تمويل من جهات خارجية دون تدخل الحكومة، فتفاوت أداؤها عن غيرها، الأمر ذاته انطبق على بعض المديريات الحساسة كمديرية الدفاع المدني التي رغم تبعيتها الإسمية للحكومة المؤقتة، إلا أن حصولها على تمويل من جهات دولية قطع علاقتها الإدارية بالحكومة المؤقتة ومنحها نوعاً من الاستقلالية.

واعتبر عضو في إحدى منظمات المجتمع المدني أن التحدي الأبرز في المناطق التي تشهد انهياراً لأنظمتها العسكرية يتجلى في إعادة البناء والتشكيل وخصوصاً مع انتشار جو من الفوضى وتفلت الشعب من الانصياع للقوانين، وبالتالي يتوجب على المجتمعات الثورية أن تركز في إعادة ضبطها للمجتمعات على المبادئ التي ثارت من أجلها.

بينما اعتبر عضو آخر في منظمات المجتمع المدني أن المناطق المحررة تعيش حالة من ممانعة للحوكمة، وذلك من قبل بعض الجهات المستفيدة التي تجد مصلحتها في عدم الانتظام بقانون إداري واضح، وعدم وجود مرجعية إدارية واضحة.

ولمّح أحد أعضاء منظمات المجتمع المدني إلى وجود قوى وجهات على الأرض حاربت الحكومات السابقة وسعت إلى تقليص شرعيتها وخاصة الشعبية، مشيراً إلى محاولات د. طعمة لوضع تصور حول تجارة النفط والمعابر وطرحه على العديد من الجهات العسكرية المسيطرة، إلا أنه لم يلق أي تجاوب من تلك الجهات.

واعتبر هذا العضو أن جميع الهيئات والمؤسسات المدنية بإمكانها دعم شرعية الحكومة الشعبية من خلال الإشارة إلى دور الحكومة المؤقتة في حصول هذه الجهات على مساعدات أو دعم، وهو أمر لا يزال غائباً عن الجميع.

واعتبر أحد أعضاء منظمات المجتمع المدني أن المشكلة الإدارية الحقيقة كانت في محاولة المجالس الفرعية تخطي مجلس المحافظة، كما أن المنظمات عملت على تنفيذ مشاريعها دون أي تنسيق مع الحكومة المؤقتة، في حين تُلزم نفس المنظمات اليوم استصدار موافقات من الوالي التركي قبل بداية أي مشروع.

وقد أشار عضو في الحكومة المؤقتة إلى أن المجالس المحلية في درع الفرات تم تشكيلها دون الرجوع إلى الحكومة المؤقتة، في حين ساهمت الحكومة المؤقتة بشكل أكثر فاعلية في تعيين كافة أعضاء المجالس المحلية وفقاً لترشيحات من الائتلاف والحكومة ومجلس محافظة حلب وبعض الفصائل العسكرية، ولكن بعد اعتماد مجلس عفرين انقطعت أي علاقة إدارية مع الحكومة المؤقتة.

وقد توافقت بعض المداخلات على أن النقطة الجوهرية التي أضعفت عمل الحكومة كانت عدم قدرتها على "الإلزام"، أي غياب وجود قوة تنفيذية تلزم الجميع تنفيذ قراراتها، وتستطيع توجيه الداعم لتقديم دعمه لجهة إدارية مركزية، فلم تستطع الحكومة إلزام أي جهة بقراراتها ولا حتى الفصائل أو المجالس المحلية ، ولم تستطع الفصائل العسكرية أيضاً إلزام أي جهة مدنية ولا حتى المجالس المحلية.

واعتبرت بعض المداخلات أن الحكومة المؤقتة القادمة لن تكون قادرة على إلزام الجهات الأخرى بقراراتها مالم تصل مع جميع الجهات المعنية إلى صيغة توافقية على الخطوط العامة لإدارة المنطقة، بشكل يدفع الجميع للحفاظ على هذا التوافق حفاظاً على مصالحهم، وهذا يتطلب تنازلاً من جميع الأطراف عن بعض مكاسبها تقديمه للجهات الأخرى في سبيل الوصول إلى هذا التوافق، أما محاولة التعامل التقليدي كإدارة مركزية مهيمنة فسيكون مصيره الفشل.

4- أخطاء ارتكبتها الحكومات المؤقتة السابقة:

وحول الأخطاء الإدارية التي أثرت على عمل الحكومة المؤقتة رأى أحد أعضاء منظمات المجتمع المدني أن أكبر تلك الأخطاء كان حالة الخصومة الداخلية بين الائتلاف الوطني والحكومة المؤقتة والتي تجلت في العديد من المواقف أهمها حلّ حكومة د.أحمد طعمة بعد وصول الدعم القطري نتيجة تصويت داخلي رجح إقالته بمقدار 67 صوتاً، ثم التجديد له مرة أخرى بعد شهر نتيجة تصويت آخر رجح تكليفه بواقع 67 صوتاً، مشيراً إلى أن وجود تداخل في الأدوار بين الحكومة المؤقتة والائتلاف تسبب بمشاكل انعكست على بعض الملفات القانونية والإدارية والتنفيذية، وسمح لأحد الطرفين بالتدخل خارج مجال اختصاصه مما أساء إلى الملفات السياسية والإدارية والتنفيذية.

وأشار أحد أعضاء منظمات المجتمع المدني إلى أن حكومة د.أبو حطب لم تستفد مما أنجزته الحكومة السابقة على مجال السجلات والتدوين والقرارات، وبالتالي بدأت الحكومة عملها من الصفر، كما أن بعض الجهات الحقوقية ضيعت الكثير من الجهود في صناعة قوانين وأنظمة جديدة، في وقت كان من الممكن الاستفادة من القوانين الموجودة.

ورأى أحد الباحثين أن الحكومات السورية المؤقتة السابقة ركزت على إرضاء وإقناع الداعمين والعمل وفقاً لما يريدونه وخاصة تركيا، من أجل الإثبات بأنهم قادرون على العمل والاستجابة لمصالح تلك الجهات، الأمر الذي كان على حساب تقوية بنية الحكومة الداخلية والاستجابة للمطالب ذات الأولوية.

بينما أشار أحد الأعضاء في منظمات المجتمع المدني إلى أن المجالس المحلية في الداخل تحولت إلى حكومات مصغرة مقطعة الأوصال، لا يجمعها أي ارتباط مع مجلس المحافظة التابعة لها أو المجالس الفرعية، أو مع

الحكومة المؤقتة، وهو ما أضعف تأثير تلك الحكومة وسهل على "حكومة الإنقاذ" الاستيلاء عليها في مناطق سيطرتها.

واعتبر عضو في منظمات المجتمع المدني أن من الأخطاء الإدارية الحالية هو الخضوع التام إلى جهات تركية وخاصة المخابرات التركية، عند أي خلاف بين المجلس المحلي وبين الحكومة المؤقتة، معتبراً أن اضطرار القائمين على أي مشروع حالي في الشمال وخاصة في مناطق الإشراف التركي إلى الحصول على تراخيص من الوالي التركي أمر يضر بمصالح الطرفين السوري والتركي على حد سواء، نظراً لضعف معرفة الأطراف التركية بواقع المنطقة بشكل كامل.

ومن جهته وضح أحد أعضاء منظمات المجتمع المدني أن الظروف الصعبة والاستثنائية التي يعيشها السوريون في المناطق المحررة تستوجب منهم ابتكار حكومة بشكل غير تقليدي، مع تلافي الأخطاء السابقة ومحاولة إصلاحها، وقراءة الواقع والفاعلين فيه قراءة دقيقة ومعرفة الاساليب الأنسب للتفاعل معهم، فالفصائل الحالية لا يمكن التعامل معها على أنها جيش نظامي، وكذلك منظمات المجتمع المدني لا تزال تفتقر للخبرات والآليات للتعامل مع الحكومة.

اعتبر أحد الباحثين أن حكومة د.أبو حطب بداية لم تحاول السيطرة على الملف العسكري، فقد ألغت وزارتي الداخلية والدفاع في بداية تشكيلها انطلاقاً من كونها حكومة خدمية، إلا أن الظروف الداخلية والإقليمية دفعتها للتوجه نحو تشكيل وزارة الدفاع والجيش الوطني وقد يكون فشل الحكومة في هذا الملف السبب في استقالتها.

ومن جهته أشار قيادي في أحد الفصائل الى أن رئيس الحكومة المؤقتة ابتعد عن العسكر ولم يفلح بالتعاون معهم، ولم يقدر على إدارة وزارة الدفاع على نحو مناسب، حيث استلم رئيس الحكومة وزارة الدفاع دون أن يملك أي خبرة عسكرية في التعامل مع العسكريين، وخاصة من جهة لغة الخطاب، وبالتالي لم يستطع رئيس الحكومة استغلال وجود هذه القوة العسكرية لإلزام الجهات الإدارية على الالتزام بقرارات الحكومة، وخاصة أن البلاد ليست في حالة استقرار وإنما في حالة يمكن فيها "الاستفادة من بعض الاستثناءات في القوانين".

5- الحكومة المؤقتة وتحديات التمويل:

أوضح عضو في احدى منظمات المجتمع المدني أنه من المفترض أن تكون إيرادات الحكومة من موارد داخلية وألا تعتمد على المنح الخارجية، وبالتالي كان يجب لأموال الدعم التي قدمت للمنظمات، أو حتى إيرادات النفط والمعابر أن تعود للحكومة، وبالتالي يمكن عندها محاسبة الحكومة على تقصيرها في شق الطرقات أو فتح المدارس أو صرف الرواتب، إلا أن المنظومة العامة كانت تعمل بشكل خاطئ عندما استغلت الجهات الدعم المادي لتعزيز وجودها واسمها دون الانتباه الى أهمية دعم وجود الحكومة المؤقتة ومساندتها.

ومن جهته اعتبر أحد الباحثين ،أن مشكلة الدعم وتعاطي الحكومة المؤقتة معه كان ثغرة أساسية في نمط عملها، حيث لم تستطع ضبط التمويل بشكل مركزي كما عملت حكومة النظام والتي كانت تجبر الأمم المتحدة على أن يتم تمرير الدعم لأي جهة من خلالها وبموافقتها، الأمر الذي تسبب في اختفاء أي أثر أو سلطة لبعض الوزارات

كون الجهات الداعمة باتت تتواصل بشكل مباشر مع المجالس المحلية أو المديريات الفرعية متجاوزة الحكومة المؤقتة أو الوزارة المعنية.

وقد أشار أحد أعضاء المجالس المحلية أن إحدى المنظمات الغربية تواصلت مع الحكومة المؤقتة من أجل تقديم دعم للمجالس المحلية بعشرات ملايين الدولارات، إلا أن المنظمة الغربية لجأت إلى فتح قنوات مباشرة مع المجالس المحلية والفرعية دون الرجوع للحكومة وقامت بتقديم الدعم المالي لهم بشكل مباشر وبدون تخطيط أو مشروع واضح، وقد تسببت هذه السياسة الخاطئة التي اتبعتها هذه المنظمة في مشكلة جديدة، فلم تستطع صرف كل المبلغ المخصص في مشاريع خدمية جزئية واضطرت عندها لتحويل بقية المبلغ لمشاريع إغاثية.

ومن جهته اعتبر أحد أعضاء المجالس المحلية أن الحكومة المؤقتة رغم شح الدعم المقدم لها ، تتحمل مسؤولية توزيع هذا الدعم واستثماره بشكل يقوي مؤسساتها، حيث كان من المفترض أن تلجأ إلى مشاريع استثمارية وتعمل على تنمية أموال الدعم تحسباً لأي توقف مفاجئ مستقبلاً، إلا أنها اتجهت إلى صرف تلك الأموال دون حساب ، في سياسة تشابه تفويتها لفرصة استثمار الدعم السياسي والاهتمام الدولي بتقوية شرعيتها وزيادة ارتباطها في الداخل السوري.

وأوضح أحد أعضاء منظمات المجتمع المدني إلى أن الدعم المادي الذي كان يقدم للحكومة المؤقتة كان تحت مسمى "مصاريف تشغيلية"، ولكن كان بإمكان الحكومة المؤقتة المناورة في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بمبالغ الدعم العربي الذي لم يكن يشهد تدقيقاً مالياً كبيراً، إلا أنها فشلت في سياق الاستثمار والتنمية إلى جانب وقوعها في حالة من سوء الإدارة مع الإشارة إلى أن حجم الدعم المقدم في أول الثورة والذي يعتبر الأكبر لم يكن كافياً لسد الاحتياجات رغم أنه جاء في وقت كانت الأوضاع الاقتصادية فيه مقبولة، ولم تكن الأسعار مرتفعة كما الآن.

بينما رأى أحد قادة الفصائل أن السوريين عموماً تعاملوا مع الدعم المادي بشكل خاطئ، حتى لو كان دعماً تشغيلياً، وذلك لأنهم قدموا رضى الجهة المانحة وتوجهاتها على مصلحة السوريين،وهو أمر ينطبق على الجهات المدنية والعسكرية، فالكثير من الفصائل وزعت الدعم المادي على عناصرها بدل أن تؤمن به احتياجاتها وأولوياتها.

واعتبر عضو في منظمات المجتمع المدني أن هناك قناعة خاطئة منتشرة تتعلق بدور وشكل عمل منظمات المجتمع المدني ، فقد وضعت المنظمات في منافسة مع الحكومة المؤقتة، واعتبرت أنه من المفروض ألا تتلقى هذه المنظمات أي دعم من أي جهة وأن جميع قنوات الدعم يجب أن تصب في الحكومة المؤقتة، وذلك لأنها لا تملك إلا تجربة وحيدة عن الدولة المركزية التي تمسك مقاليد الأمور، في حين أن الدول المتقدمة تقاس بمدى نشاط منظمات المجتمع المدني وعملهم خارج النطاق الحكومي.

6- مستقبل العلاقة بين الحكومة المؤقتة وحكومة الإنقاذ:

وحول سياسة حكومة الإنقاذ الإدارية، اعتبر أحد الباحثين أن هذه الحكومة سعت إلى فرض هيمنة إدارية ومركزية على كل الجهات الفاعلة، فقامت بحل بعض المجالس المحلية وخاصة تلك التي لم تلتزم بتوجهاتها

بحضور فعالية انتخاب مجلس شورى ادلب كالمجلس المحلي لبلدة اللطامنة، في محاولة للتأكيد على مركزيتها وإجبار جميع الهيئات المدنية على الالتزام بسلطتها.

ومن جهة أخرى اعتبرت بعض المداخلات أن وجود حكومة الإنقاذ في ادلب وارتباطها الواضح مع هيئة تحرير الشام المصنفة ككيان إرهابي أصبح مُهدداً لمستقبل المنطقة، وذريعةً للتدخل الروسي العسكري في ادلب، الأمر الذي تقابله تركيا بمساعي جادة لاحتواء الموقف والمحافظة على المناطق المحررة وسلامة المدنيين فيها، من خلال التوصل إلى حلّ ينهي هذه الإشكالية.

ورأى أحد السياسيين أن أي اندماج بين الحكومة المؤقتة وحكومة الإنقاذ وفقاً لما هو مطروح حالياً، لا يعني الغلبة لحكومة الإنقاذ ولكنه شكل من أشكال قطع ارتباط الأخيرة مع هيئة تحرير الشام ونزع أي حجة دولية للتدخل، خاصة وأن حكومة الإنقاذ غير قادرة على انتزاع أي شكل من أشكال الشرعية حتى من تركيا، فهي حالياً عاجزة عن إجراء امتحانات الشهادتين الثانوية والاعدادية بشكل معترف به، ولذلك فهي مجبرة على التعاون مع الحكومة المؤقتة في هذا المجال.

ومن جهة أخرى اعتبر أحد العاملين في منظمات المجتمع المدني أن اندماج الحكومة المؤقتة مع حكومة الإنقاذ وفق أي شكل كان، سيكون خطأً فادحاً وسيسم الحكومة المؤقتة بارتباطات مع جهات إرهابية، معتبراً أن خطوة إقامة حكومة الإنقاذ من قبل هيئة تحرير الشام كانت تقصد استجرار التدخل الدولي واتهام المناطق المحررة بأنها حاضنة لجماعات إرهابية، وبالتالي ليس أمام الحكومة المؤقتة من خيار سوى أن تستفرد بإدارة هذه المناطق بأي وسيلة ممكنة.

وأشار عضو في المجالس المحلية إلى أن الحكومة المؤقتة السابقة رفضت أي طرح سابق للتعاون أو ا لاندماج مع حكومة الإنقاذ، انطلاقاً من إيمانها بأن حكومة الإنقاذ ماهي إلا ذريعة لضرب الثورة وحاضنتها، كما أنها اشترطت عدم وجود أي دور لأعضاء حكومة الإنقاذ من أجل نقاش أي تفاصيل لعقد مؤتمر وطني في الداخل.

وقد توافقت بعض المداخلات على أن حكومة الإنقاذ رغم كونها تسيطر على مساحات واسعة إلا أنها لا تزال غير قادرة على تجاوز الحكومة المؤقتة وبعض وزاراتها ومديرياتها في عدد من الملفات أهمها ملف التعليم والأوقاف بالإضافة إلى ملفي الصحة والحقوق .

وقد رأى أحد السياسيين أن خيارات حكومة الإنقاذ محدودة، فهي مجبرة على أن تنضم للحكومة المؤقتة أو لحكومة الأسد، إلا أنها لن تكون أمام خيار الحصول على اعتراف دولي مهما حاولت، فحكومة طالبان على سبيل المثال رغم أنها بقيت تدير المنطقة لمدة 4 سنوات، وتعاملت مع أمريكا ودخلت معها في مفاوضات، ولكن لم تحصل على أي شكل من أشكال الشرعية الدولية. وبالتالي فان التحدي الأكبر أمام الحكومة المؤقتة هو الوصول إلى عملية تفاوضية داخلية تنهي الإشكالية الإدارية في ادلب وتعيدها لمظلة الشرعية الدولية.

رابعاً: الملف القضائي والعسكري وإشكالية علاقته مع الحكومة المؤقتة:

أشار أحد أعضاء الحكومة المؤقتة إلى أن تجربة العمل مع الحكومة أثبتت أن هناك مجموعة من الملفات الحساسة تعطي القوة لمن يستطيع امتلاك زمامها نظراً لأنها تتعلق بقضايا سياسية وأمنية ودينية وقانونية ذات حساسية بالغة وتتعلق بشكل الدولة وهيبتها، حيث اعتبر أن ملفات الداخلية والقضاء والسجلات المدنية وملف التربية والتعليم والأوقاف والمهجرين والإدارة المحلية يمكن أن ترجح كفة من يحسن إدارتها حالياً ومستقبلياً وستمهد الطريق له للفوز في الانتخابات المقبلة.

1- الملف القضائي في المناطق المحررة:

واعتبر أحد الحقوقيين أن الملف القضائي من أكثر الملفات التي أوجدت إشكالية في المناطق المحررة كونه ملف يرتبط بالسلطة بشكل مباشر، فقد حاولت القوى العسكرية بعد أن تمكنت من تحرير عدد من المناطق، أن تشغل فراغ غياب مؤسسات الحكومة من خلال إنشاء الكتائب الأمنية والمحاكم الشرعية كبديل، حيث كان هناك توجه رافض للتعاطي مع ما يعتمده نظام الأسد ومنه القانون السوري، ولكن وبعد مدة بدأ عدد من القضاة المنشقين بتدقيق القانون السوري واستبعاد المواد الجدلية منه واعتماده في محاكم الشمال في مناطق السيطرة التركية.

وأشار الحقوقي إلى وجود محاولات سابقة من مجموعة من الحقوقيين عرضت على الائتلاف في وقت سابق، بهدف إيجاد بديل مناسب عن المحاكم الشرعية يعمل على تعزيز السلطات، إلا أن هذه المحاولات لم يتم التعاطي معها بالشكل المطلوب من قبل اللجنة القانونية في الائتلاف.

وبيّن الحقوقي أن الحكومة المؤقتة لم يكن لها أي دور في تعيين القضاة في الشمال السوري، وخاصة أنها لم تعمل على إنشاء سلطة قضائية تتبع لها، ورفضت مبادرة تقدم بها مجموعة من الحقوقيين بأن يقوم الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة على اعتباره ممثلاً للسلطة التشريعية بإنشاء مجلس قضائي، حيث أصرت الحكومة على أن يكون إنشاء هذا المجلس بإشرافها ويخضع لإدارتها.

وأوضح الحقوقي إلى أن المجلس القضائي في الداخل حاول التواصل مع الجهات التركية في بداية تشكيل المحاكم في مناطق درع الفرات ، ليقدم نفسه كجهة مرجعية قضائية تشرف على عمل المحاكم، لكن الأمر لم يكن بهذه السهولة، وتم اختيار وتعيين بعض القضاة من قبل لجان تركية التقوا مع أفراد حقوقيين وقضاة وتم تعيينهم بقرار تركي غير رسمي تماشياً مع العرف الدولي.

وأوضح الحقوقي أن المجلس القضائي في الداخل أيدّ تعيين قضاة سوريين في محاكم الشمال من قبل جهات تركية، موضحاً أنه يدعمهم كأفراد وليس كجزء من سلطة قضائية، على اعتبار أن هذا التعيين هو خطوة يمكن أن تكون مقبولة في ظل الظروف الحالية.

وشدد الحقوقي على ضرورة أن تولي الحكومة القادمة الملف القضائي الأهمية، وتعيد بنائه على أسس صحيحة ولأنه يعزز شرعيتها، خاصة وأن الملف القضائي الحالي يعاني من الكثير من الأخطاء ،ومن غياب لمعايير الحوكمة وخاصة فيما يتعلق بهيئة التفتيش القضائي، والمحكمة العسكرية.

ومن جهته قال عضو في إحدى منظمات المجتمع المدني أن أي مجتمع يحتاج لوجود جهة ما تقوم بفض النزاعات والخصومات، مشيراً إلى أن المناطق المحررة طرحت فيها العديد من الطروحات، فهناك من طالب بالخلافة وهناك من طالب بالدولة الإسلامية، هناك من طالب بعدم اعتماد القوانين التي يعتمدها نظام الأسد، معتبراً أن الخطوة الأخطر كانت بمن نادى باعتماد القانون العربي الموحد من قبل بعض الشرعيين و الفصائل والحقوقيين نظراً لأن هذا القانون يحوي على مواد ترتكز على تطبيق الحدود.

وبيّن عضو آخر في منظمات المجتمع المدني أن طرح القضاء الموحد جاء في سياق لمحاولة إيجاد بديل للمحاكم الشرعية في وقت كان الجميع يرفض التحاكم للقانون الذي يعمل به النظام، معتبرا أن غياب تصور واضح لمشروع وطني ولعقد اجتماعي ناظم كفيل بزيادة هذه الفجوات وتعميقها، كما أن الجدل المستمر حول اعتماد الدستور السوري أو دستور سنة 1950 أمر يضعف موقف المجلس القضائي الحر.

2- وزارة الدفاع وإشكاليات الملف العسكري:

وحول تشكيل الجيش الوطني شرح قيادي في أحد الفصائل العسكرية كيف تم تأسيس هذا الجيش، مشيراً إلى أن هذه العملية مرت بعدة مراحل، حيث تم بداية حصر جميع الفصائل الموجودة على الأرض بعد الإعلان عن منع تشكيل أي فصيل جديد، ثم تم تحديد الشكل التنظيمي للجيش الذي تألف من ثلاثة فيالق رئيسية يتبع لكل فيلق من 3 الى 4 فرق، ضمت كل فرقة من 3 الى 5 ألوية عسكرية، وقد تم ضبط المراسلات العسكرية الإدارية بين الألوية والفصائل والشرطة العسكرية بمذكرات مكتوبة، معتبراً أن الهدف الأساسي من هذا التقسيم تحديد تراتبية عسكرية للرتب داخل الجيش.

ونوه القيادي إلى العديد من الاجتماعات التي عقدت بحضور رئيس الحكومة، والتي تم فيها تخيير الفصائل بالفيالق التي تريد الالتحاق بها، بينما تم ضم كل فصيل يقل عدد عناصره عن 750 عنصراً إلى فصائل أخرى ضمن لواء واحد ويتم انتخاب قائد جديد لهذا اللواء، ومن ثم تم تنظيم أموره الداخلية والقيادية دون محاصصة أو تمثيل مناطقي.

واعتبر أحد قادة الفصائل بأن القطاع العسكري كغيره من القطاعات يعاني من مشاكل إدارية وحالة شرذمة وذلك يعود إلى أن أغلب عناصره من المدنيين، وأن حالة العسكرة كانت حالة طارئة على مسيرة الثورة، حيث رأى أن اعتماد وزير للدفاع من خارج القطاع العسكري لم يكن قراراً صائباً، وأدى إلى حالة من ضعف التواصل بين أقسام هيئة الأركان المختلفة، مشيراً إلى أن الجيش الوطني يتعرض لمطالبات شعبية تطالبه بأن يكون قراره وطنياً دون تدخل من أحد.

واعتبر القيادي أنه من الضروري النظر للجانب الإيجابي، وتسليط الضوء على ماقدمه القطاع العسكري في سبيل إنجاح عمل الحكومة المؤقتة، كحالة تقديم أحد الفصائل أحد مقراتها ليصبح مقراً للحكومة، وتسليم معبر باب السلامة لإدارة تتبع لها.

فيما أشار قيادي آخر في أحد الفصائل إلى أن ما وصل إليه الجيش الوطني هو أفضل ما يمكن الوصول إليه في ظل الإمكانيات المتواضعة والدعم القليل، معتبراً أن توافر إمكانيات ودعم مستقبلي من شأنه أن ينجح التجربة بشكل أكبر ويعطي نتائج أفضل.

وقد توافقت عدد من المداخلات على أن الجيش الوطني لم يستطع أن يلغِ الحالة الفصائلية الموجودة في المناطق المحررة، فما زال الناس ينظرون للفصائل على أنها جهات عسكرية متمايزة ومتنافسة وغير منضبطة ويغلب على عناصرها التجاوزات والأخطاء، ولم تستطع قياداتها المحلية أو حتى قيادات الجيش الوطني تحقيق الانضباط لهذه العناصر أو التقليل من الفساد، أو حتى ضبط العلاقة الداخلية بين هيئة الأركان ووزارة الدفاع، وهي ثغرة لابد من تداركها لتركيز دعائم الاستقلال في المنطقة.

واقترح أحد الحقوقيين أنه لا بد من إلغاء تام للحالة الفصائلية وذلك بحل الفصائل بشكل كامل وإعادة هيكلتها بعد إغلاق جميع الجهات والمكاتب السياسية التابعة لها في الداخل والخارج، وهو أمر لن يتم إلا بالوصول إلى صيغة توافق داخلي ورغبة صادقة في إنجاحها.

فيما رأى أحد أعضاء منظمات المجتمع المدني أن توحيد الجيش الوطني وضبطه تحت سلطة مدنية أو سياسية هو من أصعب التحديات التي تواجه مناطق المحررة، وذلك لان الجيش هو المؤسسة الوطنية الوحيدة التي تستهلك القسم الأكبر من الميزانية بينما لا تنتج شيئاً، وطالما أن رواتب الجيش وموارده المالية ليست من الحكومة المؤقتة فمن الصعب ان يتبع هذا الجيش أو ينضبط بأوامر الحكومة، الأمر الذي يحتاج لخوض العديد من النقاشات والوصول إلى حلول توافقية.

واعتبر عضو منظمات المجتمع المدني متابعاً، أنه مالم يتم تقسيم الجيش بناءاً على الاختصاصات فإن أمر توحيده وانضباط عناصره سيكون صعباً حتى مع وجود تراتبية عسكرية ونظام داخلي، فالتقسيم وفق الاختصاص سيلغي فكرة التنافس وسيعزز فكرة التكامل.

وقد رد أحد قادة الفصائل أنه من غير الوارد حالياً تقسيم الجيش الوطني بناء على التخصصات نظراً لعدم وجود آليات عسكرية كمدفعيات ودبابات، مشيراً إلى أن الجيش الوطني حالياً لا يتلقى دعماً مالياً إلا رواتب عناصره التي لا تتجاوز 550 ليرة تركية، في حين لم يتلقَ هذا الجيش أي ذخيرة أو أسلحة منذ انتهاء معركة غصن الزيتون.

اعتبر أحد الباحثين أنه من الضروري عند مناقشة أي وضع حالي الانطلاق من معطيات واقعية وأن تكون الحلول المقترحة قابلة للتنفيذ بعيدة عن المثالية الزائفة، وبالتالي لا بد أن نفهم خصوصية وضع الفصائل ونعترف أن الجيش الوطني لم ينجح بإنهاء الحالة الفصائلية رغم محاولات التنظيم، كما أنه لم ينجح في استحقاق هام كعدوان هيئة تحرير الشام على الجبهة الوطنية للتحرير حيث كانت استجابته فوضوية لم ترتقي لمستوى المشهد على الأرض.

واعتبر الباحث أنه قد يمكن قبول شيء من الخلل الإداري أو الشرذمة في مؤسسات الدولة الإدارية، إلا أن ذلك لا يمكن قبوله في الحالة العسكرية لأنها تمتلك السلاح ، وأن أي خلاف أو خطأ ستكون عواقبه وخيمة، مشيراً

إلى أن الملف العسكري حقق خطوة جيدة فبعد أن كانت عدد الفصائل عام 2013 يقارب ال 1000 فصيل، بلغ عدد الفصائل الحالي 38 فصيل وهي خطوة جيدة في سبيل تقنين الحالة الفصائلية.
ورأى الباحث ان إصلاح القطاعين العسكري والقضائي بشكل كامل أمر بعيد التحقيق في الوضع الحالي، وهو يتطلب عملية الإصلاح المرحلي بشكل متسلسل، نظراً لأن إشكالية هذين القطاعين هي إشكاليات تنعكس على المجتمع بشكل واضح، وبالتالي لابد أن تترافق عملية الإصلاح بعملية توعية شاملة تشمل نواحي المجتمع وتستند على خطوات وحلول منطقية قابلة للتطبيق.

وقد رد أحد قادة الفصائل موضحاً أن سبب عدم مشاركة الجيش الوطني في قتال هيئة تحرير الشام تعود إلى أنه لم يكن يملك الذخيرة الكافية التي تسمح له بالصمود، وبالتالي كان قرار المشاركة في المعارك يعني مخاطرة كبيرة بالخسارة.

ومن جهة أخرى أشار قيادي آخر في إحدى الفصائل العسكرية إلى أن إنشاء كل من القضاء والشرطة العسكرية جاء نتيجة الحاجة الماسة لضبط العناصر العسكرية المسيئة ومحاسبتها، حيث تم إنشاء مؤسسة القضاء العسكري بعد وضع آلية صارمة لاختيار القضاة واختبارهم ومتابعتهم، من قبل لجنة مؤلفة من 52 حقوقياً عملت على اختبار المرشحين وانتقاء الأفضل بينهم ممن يجمع الكفاءة والثورية معاً، كما أن هذه الخطوة تمت بدعم ذاتي بعد أن قام كل فصيل بالتنازل عن رواتب لعدد من التابعين له تم تحويلها لدعم الشرطة العسكرية، مشيراً إلى أن أغلب الأجسام السياسية أو الثورية أهملت تمثيل الجانب العسكري في صفوفها.

وحول فكرة إنشاء القضاء العسكري اعتبر أحد الحقوقيين أن مشكلة السوريين تكمن في أنهم لم يملكوا سوى ثقافة الدولة السورية المركزية، ولم يطلعوا على تجارب دول أخرى، التي ألغت العديد منها ما يعرف بالقضاء العسكري في خطوة لتعزيز فصل السلطات، مشيراً إلى أن مشكلة القضاء العسكري تتمثل في كون الجهة التي تعين القاضي وهي العسكر هي نفس الجهة التي يفترض بالقاضي أن يفصل في نزاعاتها، وبالتالي فقد القاضي قدرته على العمل بحرية واستقلالية نظراً لأن قرار فصله وتعيينه مرتبط بالجهة التي يتعامل معها.

خامساً- نتائج وتوصيات للحكومة المؤقتة القادمة:

وفي ختام الندوة طرح المشاركون مجموعة من الحلول والتوصيات للحكومة المؤقتة القادمة، والتي من شأنها تعزيز موقفها وشرعيتها وتجاوز الأخطاء السابقة وفق مجموعة من المحاور

1- تعزيز شرعية الحكومة:

فقد رأى أحد قادة الفصائل، أن وصول الحكومة لشرعية دولية يقتضي التأسيس لمجموعة من الخطوات في الداخل وفق الأطر الدولية ونظام الدولة الحديثة، وتهيئة المناخ المطلوب لتداول السلطات وعودة الأحزاب السياسية للعمل والنشاط في الداخل، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بطريقة نظامية تدعم استقرار المنطقة وتساعد على تدوير عجلة الاقتصاد وتخفيف الاعتماد على التبرعات من الخارج، وذلك بعد إعادة تنظيم العلاقة بين الائتلاف والحكومة وبين الائتلاف والمجالس المحلية وإشراك الشعب في اختيار ممثليهم وفي اتخاذ القرارات.

واعتبر أحد السياسيين أن الشرعية الحقيقية التي يجب أن توليها الحكومة المؤقتة القادمة الأولوية، هي الشرعية الشعبية لأنها الباب الرئيسي للحصول على الشرعية السياسية، وبالتالي فإن إصلاح الخلل في العلاقة الناظمة بين الحكومة والائتلاف السوري من جهة وبين الحكومة المؤقتة والمجالس المحلية، وإشراك الشعب في اختيار كوادر الحكومة المؤقتة وأجهزتها من شأنه تعزيز تلك الشرعية الشعبية والقانونية الداخلية، إلا أنه قد لا يكون كافياً للوصول إلى شرعية سياسية أو دولية.

واعتبر أحد الحقوقيين أن أول خطوة أمام الائتلاف لزيادة شرعيته الداخلية، يمكن أن تبدأ باستيعاب ممثلين عن تجمع المحاميين الأحرار في الداخل والذي يضم ما يزيد عن 500 محام، وضم ممثلين عن المجالس المحلية المنتخبة والموجودة في الداخل السوري وفقاً لما نص عليه نظامه الداخلي.

واقترح أحد الباحثين إعادة النظر في شكل وآلية انتخاب المجالس المحلية، بطريقة تضمن عدم عودة نفس الأشخاص إلى المجلس نتيجة اعتبارات مناطقية أو عشائرية أو عسكرية، فيما رأى أحد أعضاء منظمات مجتمع المدني أن ترتيب البيت الداخلي يبدأ من خلال تعزيز الفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبالتالي يمكن الانطلاق من هذا المبدأ بتشكيل برلمان محلي منتخب من قبل المجالس المحلية على الأرض، ويحدد للائتلاف صلاحيات معينة كصلاحيات مجلس الشيوخ على سبيل المثال، وبالتالي يمكن تشكيل الحكومة بناء على هذا النظام، وإكسابها الشرعية الداخلية.

وبدوره رأى أحد السياسيين بأن الحكومة المؤقتة تحتاج بالإضافة إلى تعزيز شرعيتها الشعبية إلى إدخال آليات عمل حقيقية وفعالة، يمكن لها أن تقنع النظام الدولي بأن التبرعات والدعم المالي المقدم لن يذهب إلى جهات إرهابية أو فاسدة.

2- الاستفادة من الظروف المتاحة:

اعتبر عضو في الحكومة المؤقتة أنه لا بد من استغلال التوجه السياسي العام الذي يهدف إلى إحداث انتقال سياسي، والذي تم تأجيله لحين الوصول إلى توافق دولي حوله، والعمل على إنجاح مهمة إدارة منطقة الشمال السوري لتحقيق أكبر مصلحة وفائدة للسوريين، دون التنازل عن مبادئ الثورة، حيث ستكون بمثابة مرحلة تحضيرية لمرحلة الانتقال السياسي، حيث أن النجاح في هذا الملف سيعزز بشكل كبير فرصة المعارضة على المشاركة بدور محوري في تلك المرحلة، وخاصة مع وجود تركيا كطرف من الأطراف المعنية بحل الأزمة السورية.

كما أكد أن أولوية الحكومة المستقبلية يجب أن تكون بتعزيز العلاقة مع الجهات التركية، والتأسيس لمرحلة من المشاركة المشتركة تهدف إلى وضع خطة عمل سورية يتم تنفيذها بإشراف ودعم تركي، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات الثنائية على مستوى الوزارات، كما لا بد من إعادة هيكلة مؤسسات الثورة السياسية والإدارية وإيجاد امتداد شعبي لها، وخاصة الائتلاف الوطني، وما يلحقه من مؤسسات خدمية يشرف على إدارتها خبراء يتم انتقائهم وفق مبدأ التكنوقراط من جهة، وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية وإنهاء الحالة الفصائلية ضمن جيش موحد تتبع له منظومة استخباراتية قوية من جهة أخرى.

3- الاستفادة من التجارب السابقة:

وأشار عضو في الحكومة المؤقتة إلى ضرورة الأخذ بما قامت به الحكومات السابقة من إنجازات ودراسات وخاصة ورشات العمل الأخيرة التي جمعت أكثر من 1900 شخص يتبعون لأكثر من 120 جهة، قاموا خلال 23 ورشة عمل بوضع تصور كامل لإدارة الشمال المحرر، والعمل على عقد مؤتمر وطني عام يركز في مخرجاته على وضع تصور لتطوير عمل مؤسسات الثورة على رأسها الائتلاف.

فيما اقترح أحد أعضاء منظمات المجتمع المدني على الحكومة السابقة تجهيز ملف كامل بأعمالها و بنشره على الملأ، كأحد إجراءات الشفافية التي تبين عملها خلال الفترة السابقة، الأمر الذي سيمكن السوريين من عقد المقارنة والتقييم مع أي حكومة قادمة.

ومن جهته اعتبر أحد مسؤولي الحكومة المؤقتة أن الحكومة القادمة لا يمكن لها أن تنجح مالم تسعى إلى عقد تحالفات وشراكات مع كافة الجهات الفاعلة على الأرض، والاستفادة من الأدوات والمشاريع التي أنجزت سابقاً ومن أهمها "مشروع الحوكمة " الذي نفذ على عدد من القطاعات، بالإضافة إلى دراسة الآلية الأفضل لإدارة الشمال السوري وتوضيح شكل العلاقة المطلوبة بين الدوائر والمؤسسات السورية من جهة والجهات التركية من جهة أخرى، وسبل تعزيز العلاقات مع الجهات الدولية وخاصة الاتحاد الاوروبي.

واعتبر قيادي في أحد الفصائل أن الحكومة الجديدة تحتاج إلى وجود كوادر خبيرة وعلى رأسها رئيس حكومة قادر على إدارة العلاقات الداخلية والخارجية بشكل فعال وفق خطة عمل واضحة، تنظم فيها العلاقة بين مؤسسات الحكومة المختلفة كالقضاء والشرطة والمجالس المحلية والجيش عن طريق مكتب خاص بترتيب العلاقات الداخلية، يعمل على إنشاء صيغة تنظيمية تحدد دور كل جهة وصلاحياتها.

كما أشار أحد أعضاء منظمات المجتمع المدني إلى دور الجهات المدنية ومسؤولياتها في إنجاح عمل الحكومة المؤقتة، وخاصة مع وجود واقع استثنائي كوجود فصائل مسلحة، وتدخلات إقليمية ومنظمات مدنية متضخمة وجهات إرهابية ، الأمر الذي يحتاج إلى حلول إبداعية.

4- إصلاحات في الملف القضائي:

اقترح أحد الحقوقيين أن أفضل ما يمكن عمله لتعزيز الملف القضائي في الداخل، هو قيام الائتلاف (الجهة الشرعية) بإنشاء جسم قضائي، وفق آلية حوكمة سليمة وواضحة، والعمل على إصلاح الشكل القضائي في الشمال المحرر وربطه بهذا الجسم وبالتالي يصبح قادراً على التواصل مع هيئة قضائية موازية في الجانب التركي بشكل من الندية والاستقلالية، كما يجب التركيز على إنهاء ما يسمى القضاء العسكري كونه غير قادر على تحقيق شكل من الاستقلالية، وستظل سلطة الجهات العسكرية واضحة في مفاصل الدولة.

واعتبر الحقوقي أن على الثوار في المناطق المحررة مسؤولية إنشاء نظام ديمقراطي وحر يتوافق مع مبادئ الثورة ويرسل رسائل واضحة للسوريين في مناطق سيطرة الأسد، بأننا قادرون على تحويل مطالب الثورة لواقع عملي واستطعنا إنشاء نظام يمكن فيه للسلطة القضائية محاسبة قائد أي فصيل وحتى رئيس الحكومة.

بينما رأى عضو في الحكومة المؤقتة أن من أولويات المرحلة المقبلة، العمل على إقرار العدالة وضبط الأمن، وإعادة تنظيم السجلات المدنية بحيث تضم بيانات جميع القاطنين فيها، والتأكيد على إشراك المهجرين بشكل فاعل في إدارة المنطقة وحماية حقوقهم في مناطقهم التي غادروها والعمل على تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني وتفعيلها، والسعي إلى نشر الأفكار الوسطية ومحاربة أفكار الغلو والتطرف.